

منهج فهم القرآن واشكالية المحددات البنيوية للتفسير

(قراءة معاصرة للتفسير الأثري)

(*) الشيخ عدنان المستاني

ملخص البحث

يعتمد الإنسان في فهمه للحقائق على حزمة عناصر وأدوات معرفية خاضعة لمعايير أولية ذات مراتب ضرورية إمّا بشرط الموضوع أو بشرط المحمول، وهذه المراتب إمّا بينة أو مبينة أو مكنونة، فالقرآن قابل للفهم والتفسير.

إلا أنّ ذلك الفهم والتفسير بحدود الحاجة الذهنية للمستكشف وبقدر سعته الاستيعابية هذا من جهة.. ومن جهةٍ أخرى ليس من باب العبث - حاشا لله - أن ينزل قرآناً غير مفهوم؛ لأنّ القرآن هو كلامه والكلام صفةٌ من صفاته اللامتناهية؛ لذلك لا يمكن استكناه صفاته وأسماءه بالقدر الذي لا يمكن استكناه ذاته جلّ جلاله؛ لذا يقوم البحث على عاتقه بمقاربة التفسير الأثري في فهم القرآن الكريم عن طريق البحث في إجراءاته والكشف عن مناطق الضعف فيه، إلى جانب ذلك البحث عن منهج أكثر عمقاً وأفضل وسائل في فهم القرآن الكريم حرصاً منه على حضور عنصر التقييم والتقويم للمناهج المقاربة للنصّ القرآني، وتوصل الباحث من خلال ذلك إلى أنّ حرص

(*) باحث في الفكر الإسلامي، من العراق - النجف الاشرف.

◆ الشيخ عدنان الحسانى

أصحاب المنهج الأثري في حصر حقائق التفسير بالروايات لم يكن ناتجاً عن وعي القيم المعرفية للمنهج، وإنما عن تعصب غير مبرر، خصوصاً وأنهم لم يلتزموا حرفياً بلوازم النصّ والرواية، وإنما تعاملوا معها من خلال ضرب بعضها ببعض، والبحث عن القرآن عن طريق القرآن أو بأساليب أخرى، وعليه فلا يمكن الالتزام بانحصارية فهم القرآن بهذا المنهج.

مقدمة

لا شك أن للحقائق الوجودية المتعالية ثمة انكشافاً بقدر السعة الاستيعابية للمستكشف - خصوصاً - وأن تنزل هذه الحقائق المتعالية إلى مستويات الاستمکان الأقرب للذهن البشري يضعها في مرتبة التقييد، وهي المرتبة التي تعتمد الأطر المعيارية للمعرفة بحسب مدركات العقل البشري، وهي أطر محدودة بلغت ما بلغت .. والقرآن بحكم مرتبته الوجودية (النزول) وبحكم ما يتمتع به من شؤون تتداخل فيها مقتضيات التمظهر والتكوثر والاكتنان في مرتبته المعيارية (التنزيل والتأويل) ففي كلا المستويين يتراخى الذهن البشري ويقف عاجزاً أمام جبروته المعرفي اللامتناهي.

ومهما بالغنا في توسيع صلاحية الذهن ومنحناه قيم استثنائية في تحريك مدركات الفهم من خلال الدلالات المفتوحة أو المنفرجة أو حتى المنغلقة فإنه لا يتعدى مقولة الانسداد، ليس لأن القرآن حكاية ثيولوجية خارج حدود الواقع، بل لأن الواقع محدود والمحدود لا يستوعب المطلق بطبيعة الحال.. وسواء قبل أصحاب المنهج التفنيدي أو رفضوا فإن نظريتهم التي تقول: إن (الاعتقاد المفترض بوجود حقيقة خارج الواقع هو ليس تأكيداً على الاطلاق، لأن التأكيد الذي لا يمكن تفنيده لا يؤكد شيئاً وهو بلا معنى) هي نظرية غير واقعية، وذلك لأنهم يقيسون الحقائق بمعايير هي أصغر من الواقع أو تساويه، في حين أن الحقيقة اللاتفنيدية هي أعم من الواقع وأكبر وهي خارج شؤون المعايير الواقعية.



والدليل على ذلك هو أن أحد معتنقي هذه النظرية - والذي يعد إمام الملحدين في القرن العشرين البريطاني (انطوني فلو) - استقر في النهاية على الاعتراف بالربوبية، وهجر مقولة الإلحاد، وشعر بوجود الواقع الميتافيزيقي الذي يتسبب الواقع الطبيعي ولا يخضع لمعايره البشرية. فالتأكيد الذي لا يمكن تفنيده لا يمكن تفنيده وهو يؤكد ثمة معانٍ متعالية لا يستطيع الواقع بمعايره المحدودة قياسها كظاهرة ذهنية قابلة للفهم من كل الاتجاهات، نعم هي غير قابلة للجهل المطلق؛ لأنَّ الجهل المطلق هو تعطيل، والتعطيل باطل بحسب الفلسفة الإسلامية. ما أريد قوله: إنَّ القرآن قابلٌ للفهم والتفسير. إلا أن ذلك الفهم والتفسير بحدود الحاجة الذهنية للمستكشف وبقدر سعته الاستيعابية هذا من جهة .. ومن جهة أخرى ليس من باب العبث - حاشا لله - أن ينزل قرآنًا غير مفهوم؛ لأنَّ القرآن هو كلامه والكلام صفة من صفاته اللامتناهية؛ لذلك لا يمكن استكناه صفاته وأسماءه بالقدر الذي لا يمكن استكناه ذاته جل جلاله.

مركزية القرآن الكريم في دائرة ثوابت المعرفة الدينية

يعتمد الإنسان في فهمه للحقائق على حزمة عناصرٍ وأدواتٍ معرفيةٍ خاضعةٍ لمعايير أوليةٍ ذات مراتبٍ ضروريةٍ إما بشرط الموضوع أو بشرط المحمول، وهذه المراتب إما بينة أو مبينة أو مكنونة... وهو ذا بالتحديد ما عبر عنه الإمام الحسين عليه السلام حينما وصف مراتب فهم الكتاب الكريم، حيث قال: «كتاب الله على أربعة أشياء: على العبارة والاشارة واللطائف والحقائق. فالعبارة للعوام، والاشارة للخواص واللطائف للأولياء، والحقائق للأنبياء»⁽¹⁾.

منهج فهم القرآن وإشكالية المحددات النبوية للتفسير

كلامنا ليس في المرتبة الرابعة، فهي من المقامات المكنونة بشرط التخصص، أي: أنّها موكولة إلى أهلها من الأنبياء فلسنا ملزمين بالهجرة إلى الحقيقة بعنوانها الحقي وذلك لفقدان المقتضي (مقام العصمة والقرب)، ووجود المانع (تدني مراتب الإدراك)..

وإذا كان الأمر كذلك فعلياً أولاً - وقبل أن نواصل الحديث عن الشؤون المعرفية لمقامات الكتاب الكريم - أن نبين شيئاً عن مظلومية القرآن الكريم؛ لأنّ هذه المظلومية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بهذه المقامات.

يفترض ونحن نؤمن بحاكمية القرآن العلمية والمعرفية أن نفتش عن مقتضيات هذه الحكومة من حيث تكريس السلطة التنفيذية ونذعن لهذه السلطة ونضع في يدها أزمّة عقولنا.. ولو أنّ القرآن الكريم أخذ حيزه المناسب في دائرة الاهتمام الفردي والنخبوي، كما هو الاهتمام بالصحيفة والفضائية والموقع الإلكتروني؛ لانتقلت حكومته المعرفية من دائرة الظل إلى دائرة التعقيل (تمكينه في حيز العقل الجمعي) ومن ثم التأسيس، أي: أنّه من الممكن أن يتحوّل القرآن إلى حالة إنسانية، وبالمقابل يتحول الإنسان إلى حالة قرآنية.

هذه المظلومية تحدث عنها القرآن الكريم بنفسه في قوله عزّ من قائل على لسان نبيه وهو يشكو لله في يوم الحساب من جفاء قومه للقرآن، حيث يقول: ﴿وَقَالَ الرَّسُولُ يَا رَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا﴾^(٢).

والتعبير بالاتخاذ أبلغ ممّا لو كان بالترك باعتبار: أنّ المسلمين لم يتركوا القرآن بحسب الظاهر وإنّما وظفوه توظيفاً هجرانياً لا يليق بمقامه وأهميته، حيث عزلوه عن الحياة وعزلوه عن دوره المعرفي وحكومته العلمية، وحجموا



آفاقه بما ينسجم مع مصالحهم الضيقة..

لم نعطِ للقرآن دوره الحقيقي باعتباره منهجاً إلهياً كفيلاً برسم المسار السعيد للبشرية وهو الذي يتدخل في كل جزئيات الوجود وتنتشر مفاهيمه في كل أبعاد الحياة.

تارة يعبر عن أعماق الغيب ويربط الإنسان بمسالك هذه الأعماق وتارة أخرى يعبر عن ظواهر الحياة ويجنح مع سطوح التفكير العرفي.

فهل نحن جديرون بالارتباط مع بريق الأعماق وإشراقاته المعرفية أو لا أقل هل فهمنا وظيفتنا القرآنية بمستوى ظواهر الحياة كما رسمها الكتاب الكريم.

ولو قرأنا موقف النخبة قبل الأمة نجد أنها هجرت القرآن على الصعيدين، فما أحوجها للهجرتين هجرة النفوس نحو أعماق المعرفة القرآنية وهجرة الأبدان نحو المساهمة في بناء الإنسان ثقافياً وسياسياً ومجتمعياً.

هجرنا القرآن من حيث مرتبته الموضوعية أي في مقام ذاته وهجرناه في مرتبته الطبقية فأهملنا الطريق والمنهج الذي خطه القرآن..

إذن، فنحن بحاجة إلى هجرة بل هجرتين، هجرة باتجاه الأعماق وهجرة باتجاه الذات والمجتمع. وبعد ذلك فنحن بحاجة إلى ثورة لأن الظالم لا تروق له هجرتنا؛ لأنها قد تكون بداية النهاية لحاكميته؛ لأن حاكمية القرآن ستتزع منه صلاحيات التسلط، ولقد عبر الكتاب الكريم عن هذه الحقيقة بثلاث آيات واضحات في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا السُّورَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾^(٣).

منهج فهم القرآن وإشكالية المحددات النبوية للتفسير

وقوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالتَّنَفُّسِ وَالْعَيْنَ بِالْأَنْفِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَن لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾^(٤).

وكذلك قوله عز وجل: ﴿وَلِيَحْكُمَ أَهْلَ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فِيهِ وَمَن لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾^(٥).

وفي هذا المقام تلتقي حكومة القرآن المعرفية مع حكومته الإنسانية، فيلتقي التعقيل بالتأنيس، ولكن تبقى الحقائق القرآنية مكننزة حتى حضور ذلك المطهر الذي تتلامس طهارته التكوينية مع الوجود الحقيقي للكتاب في مرتبة نفس الأمر وهو ما نسميه مقام (التأميم) أي: اندماج إمامة الإنسان مع إمامة القرآن في مرتبة العصمة العالية حينها سوف ينتج المجتمع الفاضل.. وحتى ذلك الحين ينبغي أن نسلم أن التفاوت المعرفي في فهم القرآن عند طبقات الناس حالة طبيعية تستند إلى فهم القابلية والوظيفة والتوفيق.

وحينها سنتفهم أن مستوى العبارة الذي ينسجم مع قابلية عوام الناس يشير دلاليًا إلى التسليم بحجية ظواهر الكتاب الكريم، فالمكلف العامي ملزم بالعمل على ضوء ما يفهمه من هذه العبارة، فالأداة التي يستعين بها عوام المؤمنين في فهم القرآن هي الظهور العرفي أو الفهم العرفي لعبارات القرآن الكريم، وكذلك سنتفهم أن الإشارة لا تنسجم إلا مع استعدادات الخواص (العلماء)، فهم القادرون من خلال أدواتهم العلمية على التقاط هذه الإشارات الدقيقة لاستنباط المعارف والأحكام الضرورية لتسيير عملية الحياة للفرد والمجتمع، من خلال الاستعانة بالقواعد اللغوية والقياسات المنطقية والمفاهيم الفلسفية وغيرها من حزم الأدوات والعناصر، من أجل



◆ الشيخ عدنان الحسانى

فهم منطق القرآن الكريم سواء على مستوى الأحكام أو على مستوى التفسير. أما إذا اتصل حديثنا باللطائف فإنه سينسجم مع مقامها الذي هو عبارة عن مرتبة الخفاء في الظهور، ولا يمكن أن يُدرك إلا عن طريق النفوس القدسية.

لأنَّ الصفاء الروحي للأولياء هو الذي يكشف عن كثير من غيبات ومغيبات الكتاب الكريم من خلال القدرة على استكناه العلاقة بين الآيات التدوينية والتكوينية، وكذلك بين الأنفسية والآفاقية بواسطة الالهامات والمكاشفات والإشراقات، فتلتفت نفوسهم إلى تلك المعاني اللطيفة المتخفية خلف الألفاظ والمعاني والبطون المتعددة.

كما أنَّ ما عند العوام وما عند العلماء هو عند الأولياء وزيادة..

وكما أسلفنا في مقدمة الكلام: إنَّ الحقائق تعبّر عن الفهم الحقيقي للقرآن من دون الحاجة إلى أدوات العرف أو العلم أو المكاشفة وإنَّما يرتبط القرآن بالإنسان الكامل (النبي) ارتباطاً تأنيسياً مباشراً، فالنبي أو المعصوم هو القرآن الناطق، بل هو أعظم من القرآن الصامت بمراتب، وعليه فإنَّ الامام المهدي عليه السلام سيأتي بالحقائق المباشرة للوحي، وبحكم وظيفته الفيضانية أي: الوساطة في فيض المعارف والكمالات بين الله والخلق فهو سيطرح الحقائق التي يريد الله تعالى من الخلق، وذلك لأنَّ في القرآن حقائق لا تصل إليها أفهام العرف العام ولا أدوات العلم والعلماء، ولا صفاء نفوس الأولياء وإنَّما هي وحي من الله وإلهام قدّوسي خص به الأنبياء والمعصومين عليهم السلام وهذا ما أشار إليه الإمام الصادق عليه السلام في قوله: «ما من أمر يختلف فيه اثنان إلا وله أصل في كتاب الله لكن لا تبلغه عقول الرجال»^(٦).

حديث الثقلين وأثره في تحديد دائرة المنهج

«إني تارك فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر كتاب الله وعترتي، فانظروا كيف تخلفوني فيها، فإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض».

قد ادعي أن فهم حقيقة العلاقة بين الكتاب والعترة لا تقبل الإحاطة من جميع جوانبها المعرفية، وذلك لأن هاتين الحقيقتين لا تخضعان لأنظمة المعايير المعرفية في حدّ التلقي والكسب، وإنما هي حقائق متعالية مرتبطة بالنظام الوجودي وفق منظومة ارتباطٍ ثبوتيةٍ يتخطى متن الأعيان ويرسم خارطة التجليات اللدنية والحضرات العلمية..

ولو تساءلنا عن المنهج التفسيري الأقرب في تعبيره عن حقيقة الثقلين، وعن تأثر وتأثير كل منهما بالآخر فلعلّ الذهن العادي ينصرف مباشرة إلى المنهج الأثري (الروائي) من قبيل ما جاء في تفسير القمي، والعياشي، وفرات الكوفي وغيرهم، وعلى الرغم من إذعاننا بأهمية هذا المنهج في التعبير عن تلك الحقيقة إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة أنه أقرب المناهج إليها فعلى الرغم من توفرها على نقاط قوة مركزية إلا أنها لا تخلو من نقاط الضعف، وذلك لعدة أسباب أهمها:

١. أن الكثير من المناهج الأخرى قد تكون أكثر احتياطاً من المنهج الأثري في التعامل مع روايات أهل البيت عليهم السلام فتدلّ بمضامينها سواء كانت بلاغية أو فلسفية أو موضوعية على حقائق القرآن وأهل البيت عليهم السلام بشكل أكثر ضبطاً وتحوّطاً منه عند المنهج الأثري..

٢. ثبت عند أكثر المحققين - سواءً على مستوى المتن والدلالة أو على مستوى البحث السندي - أن الكثير من هذه المناهج (الأثرية) فاقدة إلى

العديد من مقومات الوثوق والاعتماد من حيث البناء العام. نعم، قد تمتلك هذه المناهج مقومات جيدة على المستوى المبني الاجتهادي، وهي تختلف من مجتهد إلى آخر بحسب القواعد الأصولية والرجالية التي يعتمدها هذا المجتهد أو ذاك.

٣. في الكثير من الموارد الروائية التي وردت في هذا المنهج نجد أنّها لا تعبّر عن الوجه الثابت لتفسير الآية وإنّما هي إشارات إلى أوجه تفسيرية تتناسب مع مستويات التلقّي في ذلك الحين جرياً على القاعدة التي أسسها أهل البيت عليهم السلام في قولهم: «أمرنا أن نكلّم الناس على قدر عقولهم»... ولعلّ هناك من الروايات ما يدل صراحة على ذلك؛ حيث إنّنا نستطيع أن نستنبط من هذه الرواية بعد التفصي عن سندها: أنّها تجعل المشروعية المطلقة لأنواع تفسيرية أخرى لا تستند إلى المنهج الأثري بشكل مباشر وهي الرواية الواردة عن الإمام زين العابدين عليه السلام ففي أصول الكافي عن عاصم بن حميد قال: «سئل على بن الحسين عليه السلام عن التوحيد فقال: إنّ الله عزّ وجلّ علم أنّه يكون في آخر الزمان أقوام متعمقون فأنزل الله تعالى: "قل هو الله أحد" والآيات من سورة الحديد إلى قوله: "عليم بذات الصدور" فمن رام وراء ذلك فقد هلك». فالتعمّق الذي يشير إليه الإمام عليه السلام يستدعي أن يكون منسجماً مع فهم خاص للآيات التي تتحدث عن التوحيد يختلف عن الفهم الذي روعيت مستوياته في عصر النصّ وبالتالي فإنّ التفسير حالة مشروعة حتى وإن لم يستند إلى الأثر الروائي بشكل مباشر إلا أن ذلك له شروط أساسية ينبغي أن يستند إليه مثل هذه الأنواع من هذه التفاسير منها:

(أ) أن يكون منسجماً مع سليقة أهل البيت عليهم السلام، ومع ألسنتهم الخاصة.

منهج فهم القرآن وإشكالية المحددات النبوية للتفسير

ب) أن يكون بعيداً عن الأجواء الذاتية للمفسر وبعيداً عن أجواء التفسير بالرأي أو الذي يتفق مع السنة ومعتقدات أهل الخلاف.

المنهجية التفسيرية وفق منظومة الكتاب والعترة

يختلف الاتجاه التفسيري عند الشيعة عن المنحى الذي عليه التفسير لدى جمهور المخالفين؛ إذ أن شيعة أهل البيت عليهم السلام لا يرون ثمة تأثيراً وموضوعية لأقوال الصحابة والتابعين ما دامت غير مسندة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله، وبالمقابل يعتمدون آراء أئمة أهل البيت عليهم السلام وتفسيرهم باعتبارهم الحجّة، وأحد الثقلين اللذين خلفهما النبي صلى الله عليه وآله في أمته.

على هذا الأساس يمكن أن نرتب طبقاتهم الروائية للتفسير كما يلي:

الطبقة الأولى

الذين رووا روايات التفسير عن النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام، فأودعوها في أصولهم التي ألفوها مشتمّة ومتفرقة، مثل: أبي حمزة الثمالي، وزرارة بن أعين، ومحمد بن مسلم الثقفي، ومعروف بن خربوذ، وجري، وفرات بن إبراهيم الكوفي.

وقد ألف أبو حمزة الثماليّ ثابت بن دينار كتاباً في التفسير، وذكر السيد الطباطبائي أنّ طريقة أبي حمزة في التفسير هي النقل عمّن يروي عن المعصوم لا النقل مباشرة، ولذا عدّه من الطبقة الثانية، وكذلك فرات الكوفي.

الطبقة الثانية

وهم الذين لم يرووا عن المعصومين مباشرة، بل كانت رواياتهم عمّن روى عن المعصومين عليهم السلام، مثل: محمد بن مسعود الكوفي العياشي صاحب

تفسير العياشي.

ومن هذه الطبقة علي بن إبراهيم القمي، من مشايخ الحديث، عاش إلى أواخر القرن الثالث وأوائل الرابع، وهو صاحب تفسير علي بن إبراهيم. وقد كان دأب هذه الطبقة بشكل عامّ إسناد الروايات للمعصومين عليه السلام. وتجنّب إبداء الرأي في التفسير، إلاّ بعض الإشارات كالتّي أشار إليها القمي في تفسيره.

ولكن هل يمكن أن نسمّي مثل هذه الطريقة في تلقّي الروايات التفسيرية منهجاً؟

اعتقد أنّ الأمر يعتمد على عدّة أمور حتى نخلص إلى تكوين رؤية خاصّة ترتبط بمقولة المنهج منها:

١. التفصّي عن سلامة الصدور والوصول معاً بغضّ النظر عن الطريقة سواء عن طريق التشدّد السندي وأصول العرض والتعارض أو غيرها..
٢. التفتيش عن محدّدات تأصيلية تفرز الروايات ذات الطابع القاعدي العامّ عن الروايات ذات البنية الظرفية الخاصّة والتي تنسجم مع زمان وظروف استثنائية خاصة لا تقبل التأصيل والتعميم.
٣. تحكيم الأسس المنهجية التي تعتبر من أمّهات المنظومة المعرفية الوحيانية من قبيل: (علينا الأصول وعليكم التفرّيع)، و(أمرنا أن نكلم الناس على قدر عقولهم).

فمن خلال النقطة الثالثة يمكن أن نستوفي الكثير من القيم التوليدية وهي القيم التي تجعلنا قادرين على أن نحدّد رؤية خاصّة بمقولة المنهج فالمنهج التفسيري هو ظاهرة توليد قيم معرفيّة جديدة تبتني على أصول

منهج فهم القرآن وإشكالية المحددات البنيوية للتفسير

وقواعد اعتمدت في جزء كبير منها على الروايات، فالروايات ماهية إلا أصول فهي ليست منهجاً وإنما مواد لتكوين أصول وقواعد وأشكال وظواهر تتشكل منها مناهج عامة أو خاصة بنائياً ومبنايياً...

لذلك فمن الخطأ أن نعدّ التفسير الروائي الأثري منهجاً، بل هو مجرد مجاميع حديثة.. نعم، آراء الجامعين لهذه الكتب (كالقلمي) مثلاً تعتبر بشكل ما منهجاً تفسيرياً خاصاً، لكنه ليس من قبيل المناهج التأصيلية وإنما فهماً أولياً للروايات المنقولة، والأفهام الأولية لا يمكن أن نعتبرها أصولاً على الرغم من أهميتها في تشكيل القيم التوليدية للمفسرين المنهجيين..

ويمكن التأشير على العوامل السلبية التي تجعل من التفسير الأثري بعيداً عن مقولة المنهج وفق النقاط الآتية:

١. إن الكثير من الروايات الواردة تتحدث عن الإشكاليات النصية في القرآن الكريم من قبيل النقيصة في بعض الآيات والكلمات. وبغض النظر عن الإشكالية السندية والنقاشات المضمونية والبنيوية التي تدور حول هذه القضية إلا أنها تعبر عن قيم منفصلة عن مقولة المنهج التفسيري، حيث إنها ترتبط بقضايا كلامية وعقائدية من قبيل: تحريف القرآن، وهي قضية ذات منحنى جدلي لا علاقة للتفسير بها.

٢. أغلب الروايات الواردة في هذه المجاميع إما تطبيقية أو تشبيهية وتمثيلية والتأصيلي من هذه الروايات والذي يمكن أن يشكل قواعد عامة للمناهج التفسيرية لا نعبر عنه بالمنهج، وإنما هو مجموعة أصول ضمن سياقات مختلفة بين أصل آخر..

ومن المعلوم أن التطبيق أو التشبيه والتمثيل لا يندرج في سياق المنهج،



وإنما يعالج جزئيات خارجية والقضية الخارجية متقومة بالموضوع الفعلي، سواءً كان في الماضي أم في الحال أم في المستقبل، في حين أن القضية الحقيقية متقومة بالموضوع الفرضي من دون نظرٍ للفعالية في زمان من الأزمنة الثلاثة. هذا بحسب مقام الثبوت وأما بالنظر لمقام الإثبات فليس ثمة فرق بين القضيتين، فكما يقال في القضية الخارجية: "أكرم هذا الجالس" على نحو المعرف والمشير و: "أكرم هذا العالم" على نحو الموضوعية، فكذلك يقال في القضية الحقيقية: "اجعل مولاتك لمن كان معصوماً" مع كون العصمة مأخوذة على نحو الموضوعية لإمكانية مدخلتها في وجوب الإتيان ويقال "اتبع من كان معجزاً في أفعاله" مع كون الإعجاز مأخوذاً على نحو التعريف والإشارة لعدم مدخلته في وجوب الإتيان أصلاً بل هو مجرد معرف ومشير للموضوع الواقعي لوجوب الإتيان وهو المعصوم عليه السلام.

بمعنى آخر: أن الآيات التي ورد تفسيرها في كتب التفسير الأثري إنما هي على نحو العلامة والإشارة إلى فرد من الطبيعة العنوانية للآية الشريفة، فالطبيعة العنوانية للآية تشير إلى أكثر من معنون، بل قد تشير إلى معنونات غير محددة ومتباينة وجودياً، وإنما الذي يحددها هو المنهج التفسيري السليم كالكثير من الآيات التي تتحدث مثلاً عن الصفات الخبرية فصفة (يد الله) مثلاً تشير في أحد عناوينها الأولية إلى اليد الجارحة، وهي متباينة وبعيدة كل البعد عن المعاني الحقيقية أو المرادة من الآية...

ولكن لا يعني أن التفاسير الواردة في الروايات جميعها على هذا المنوال؛ لأن التطبيق تارة يأتي على نحو المصداق المساوي وأخرى على نحو المصداق الأبرز وثالثة على نحو المصداق الأتم والأوحد ولا شك أن النحو الثالث من

منهج فهم القرآن وإشكالية المحددات النبوية للتفسير

التطبيق هو غاية الإشارة والتفسير، وبالتالي يمكن أن يشكل مفردة أو أصل من أصول المنهج التفسيري الواقعي..

أصول المنهج البنيوي للتفسير في الفكر الشيعي

من أهمّ الأصول التي يعتقدونها علماء الشيعة في تفسير القرآن - على شرط الثقلين - هي على النحو الآتي:

أولاً: إنَّ القرآن وعلم القرآن عند الأئمة عليهم السلام، وقد اختصّوا بمعرفته لا يشرّكهم فيه أحد.

والأئمة قد فوضوا في أمر هذا الدين، كما فوض رسول الله صلى الله عليه وآله، فلهم حق التشريع كما يذهب إلى ذلك أغلب علماء الطائفة ممن يؤمن بالولاية التشريعية استناداً إلى: "إن الله عزّ وجلّ.. فوض إلى نبيه صلى الله عليه وآله فقال: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]. فما فوض إلى رسول الله صلى الله عليه وآله قد فوضه إلينا" ^(٧).

وقال أبو عبد الله: «لا والله ما فوض الله إلى أحد من خلقه إلا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وإلى الأئمة. قال عزّ وجلّ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥]. وهي جارية في الأوصياء" ^(٨).

ومهما بالغنا في توصيف الإشكالية التي ترتبط بمفهوم التفويض هنا إلا أن الرواية واضحة في تحديد القيم العملية للأحكام والتشريعات، وهي قضية ترتبط بمقام العمل في دائرة النسق الصدوري، وهي غير معنية بمقام الفهم في دائرة النسق النصي الإحالي، إلا إننا نتفهم حقيقة علاقة القرآن بأهل البيت عليهم السلام تفسيرياً بعد الإذعان بثبوت العلاقة الوجودية بينهما، وهذه العلاقة التفسيرية حتى مع ثبوت الانحصارية الوجودية لها إلا أن هذه

◆ الشيخ عدنان الحساني

الانحصارية ليست بالضرورة أن تكون مستنبطةً عن مقولة التفويض، فهي مقولة تختص بمقامات (الدين بما هو دين) لا بما هو حاك أو نص، وواضح من سياق الرواية السابقة أن الأمر على ما ذهبنا إليه فالرواية والآيات الواردة في سياقها تتحدث عن التفويض الحكمي والعملي للدين وليس لها علاقةٌ بحقيقة القرآن بما هو فهمٌ أو تفسيرٌ، وحتى لو قلنا: إن الآيات الواردة في سياق الرواية تحكي عن قيم الاستنطاق التفسيري وبالتالي تقع تحت عموم عنوان التفويض، فإنها لا يمكن أن تستوعب جميع دوائر الاتصال المعرفي بمقولة التكليف، فهذه المقولة ترتبط بدائرة الظاهر بالقدر الذي ترتبط من خلاله بدائرة الواقع ومن الواضح أن التكليف ليست دائرة علاقته صدورية فحسب وإنما - أيضاً - وصولية تتصل بقنواتٍ ومنظوماتٍ يفرضها الظرف التكويني والتشريعي والتاريخي...

وفي تفسير فرات الكوفي: "...إنما على الناس أن يقرئوا القرآن كما أنزل، فإذا احتاجوا إلى تفسيره فالاهتداء بنا وإلينا"^(٩).

بعد التفصي عن مناقشة الإشكالية السندية بخصوص سعد بن طريف، واكتساب الرواية صلاحية معتبرة فإننا نستشف من هذه الرواية عدّة إشارات: ١. إن العترة (بمثابة) الحد الأوسط في ثبوت الحجية لتفسير الكتاب الكريم، ومن ثم ثبوت الحجية للعترة نفسها من خلال معايير الكتاب الكريم وإشاراته الضمنية والباطنية فالاهتداء بنا إلى الكتاب الكريم وإلينا من الكتاب الكريم، فينتج أن الاهتداء إلينا لا يكون إلا بنا.

قد يقال: لماذا لانجعل الكتاب هو الذي بمثابة الحد الأوسط؟

نقول: إن خاصية الكشف هنا (بقوة) الكشف اللمّي وليس (بقوة) الكشف الإني وبالتالي فإن العلة لانزال وتنزيل الكتاب الكريم هو إثبات

منهج فهم القرآن وإشكالية المحددات النبوية للتفسير

أحقية العترة وحجيتها على العالمين فالعترة هي الكتاب الناطق الذي يهدي لمياً إلى الكتاب الصامت، ومن ثم استنطاقه آتياً للعبور إلى العلة التي هي حجية العترة.

وأنا هنا إننا أعبر عن هذه الخصائص الاستكشافية (بالمثابة والقوة)؛ لأنّ القياسات البرهانية ليست خصائص ذاتية لمثل هذه المباحث، لأنّها مباحث جعلية وليست عقلية والبرهان إنّما يجري في المباحث العقلية كما هو معلوم.

٢. إنّ ظواهر الكتاب الكريم هي ليست من طبقات تفسيره، بل أنّ فهم الظاهر لا يحتاج إلى تفسير وتوضيح، إذ يكفي للقارئ أن يكون واقفاً على شؤون اللغة والظهور العرفي، وهو ما عبّر عنه عليه السلام بقوله: «على الناس أن يقرأوا القرآن كما أنزل». والقراءة هنا ليست مجرد تبرك بالرسم القرآني وإنّما هو تفعيل خاصية الفهم والتدبر الظاهري، فإذا احتاج القارئ إلى فهم مضامينه الغائبة حينها يتحتّم عليه الرجوع إلى معايير العترة الطاهرة.

٣. إنّ ظاهر الكتاب الكريم هو حجة لكنّها تبقى حجة ابتدائية وليست هي الحجة البالغة؛ لأنّ الحجة البالغة لا تترتب على العبارة ولا على الإشارة وإنّما على اللطائف والحقائق، كما أشار إلى ذلك الإمام الحسين في حديثه المعروف «كتاب الله على أربعة أشياء على العبارة والإشارة الخ».

٤. إذا أردنا أن نحلّ مفردات الرواية فإنّنا سنضطر إلى أن نتقاطع مع جملة من الأصول الموضوعية من جهة أو تلك المسلمة من جهة أخرى، لا أقل من وجهة نظر مدرسية أن على شرط الإخباريين أو على شرط الأصوليين ومن تبعهم من أرباب المعقول، فلو جئنا إلى فقرة (الاهتداء بنا وإلينا) الباء سببية وهذا يعني أنّ التفسير ينحصر سببه بأهل البيت عليهم السلام دون سواهم مهما



بلغت وكالته عنهم، ولكن سنصطدم بإشكالية أساسية وهو أن سببتهم في انحصار التفسير تقتضي وجودهم الحضورى الصدورى، ولا يكتفى بأحاديثهم التفسيرية وذلك لعدة اعتبارات:

١. إنَّ السببية هنا إن أخذناها بمعنى العلية التامة فهذا يعني أن انحصار التفسير بهم هو من باب المقدمة الوجودية التي لا تقبل التخلف عن ذمها، وبالتالي لا يمكن أن يستعاض عنها بالمحكي (الأثر)؛ لأنَّه بلغ ما بلغ لا يستوعب جميع درجات ملاك وجود المقدمة، وهذا لا ينسجم مع الأصل الموضوعي للاخباريين، والذي يفيد أن كتب التفسير الأثري هي المنهج التكاملي في تفسير القرآن سواء كان بشكله التداولي الظلي أو بشكله الواقعي الأصلي، وعليه لا بد من الاتّصال الحركي المباشر بين المكلف والمعصوم والقرآن على حدٍّ سواء، لتتم عملية التفسير على الوجه الواقعي الأتم لكلِّ مستجدات الحياة وتطوراتها الحضارية، في حين إننا بحاجة إلى التواصل مع الكتاب الكريم ونحن نعيش ظرف الغيبة والانقطاع أمّا إذا كان الأمر على هذا النحو من العلية فإنَّ طريق العلم والعلمي إلى تفسير القرآن أقرب إلى الانسداد الحكمي منه إلى الإباحة، وبالتالي جميع المناهج غير قادرة على تحرير محلّ النزاع بسبب هذا الانسداد، وبالتالي يكون فهم القرآن منحصر بالروايات النافذة من قناة التشدد السندي، بل قد يرد محذور التاريخية على مؤدّى هذه الروايات والأخبار بسبب هذه العلية، وهو ما يرمى به تراث الإسلام من قبل الحداثيين... أمّا إذا أخذناها على نحو الاقتضاء.. فهنا إمّا أن نفسر الاقتضاء على نحو الدلالة والكشف أو على نحو العلية الناقصة، وفي كلا النحويين لا يمنع الاتّصال بميراث أهل البيت عليهم السلام والتعامل معه وفق موازين الكشف

منهج فهم القرآن وإشكالية المحددات البنيوية للتفسير

والدلالة ومعايير اللغة أو معايير التأويل أو المعايير الحديثية والروائية، وبالتالي سنحتاج إلى متمات ومصححات تترتب من خلالها عملية التفسير عن طريق مناهج أخرى قادرة على توفير مثل هذه المتمات نظراً لعدم الاتصال بالسبب الأصلي والعلّة الأولى للتفسير، وهو وجود المعصوم عليه السلام.

جاء عن أبي جعفر عليه السلام قال: «يا قتادة، أنت فقيه أهل البصرة؟ فقال: هكذا يزعمون، فقال أبو جعفر عليه السلام: بلغني أنك تفسر القرآن؟ فقال له قتادة: نعم - إلى أن قال: - ويحك يا قتادة إننا يعرف القرآن من خوطب به»^(١٠).

في هذه الرواية تنحصر معرفة الكتاب الكريم بالعترة، وذلك بمناسبة ورود أداة الحصر (إنها) وهذا يعني أن المعين الصافي لتفسير وفهم الكتاب الكريم لا يكون إلا عبر هذه القناة.

ولكن كيف يمكن توجيه ما قام به مفسرو الطائفة من إشارات تفسيرية يستندون بها إمّا إلى آراء بعض مفسري العامة أو يجتهدون آراء لم ترد في روايات أهل البيت عليهم السلام، ويمكن الإجابة عن ذلك بأكثر من وجه:

١. إن ما ذكره مفسرو الطائفة إنما هو من باب المقارنة أو الاحتجاج أو التعضيد والتأييد؛ ليكون أبلغ للحجة عند جمهور العامة، وذلك أن أغلب علمائنا كان أكبر همهم هو كيفية ترتيب الحجج من أجل استبصار أكبر قدر ممكن من الناس؛ لأن غاية الدين الأولى هي هداية الناس، وهذه الغاية تقتضي الركون إلى أساليب تنزلية جدلية، وهي طريقة سار عليها الكتاب الكريم وأهل البيت عليهم السلام وأصحابهم ولو شئنا لذكرنا عدّة شواهد على ذلك، ولكن نعرض عنها رعاية للاختصار.

٢. إن أغلب آراء المفسرين حتى وإن كانت لاتستند بشكل مباشر إلى



◆ الشيخ عدنان الحساني

روايات أهل البيت عليهم السلام إلا أنّها لا تتعد كثيراً عن روح تلك الروايات، فهي تستند إليها إمّا من باب التطبيق أو من باب التفريع والترتيب على كليات تلك الروايات الشريفة. روي في الكافي بإسناده عن سليم بن قيس الهلالي، قال: سمعت أمير المؤمنين يقول: وساق الحديث إلى أن قال: ما نزلت آية على رسول الله صلى الله عليه وآله إلا أقرّ أنيها وأملاها عليّ، فكتبتها بخطي وعلمني تأويلها وتفسيرها وناسخها ومنسوخها ومحكمها ومتشابهها ودعا الله لي أن يعلمني فهمها وحفظها، فما نسيت آية من كتاب الله ولا علماً أملاه عليّ، فكتبته منذ دعا لي بما دعا، وما ترك شيئاً علمه الله من حلالٍ ولا حرامٍ ولا أمرٍ ولا نهْيٍ كان أو يكون ولا كتابٍ منزلٍ على أحدٍ قبله من طاعةٍ أو معصيةٍ إلا علمنيّه، وحفظته فلم أنس منه حرفاً واحداً، ثمّ وضع يده على صدري ودعا الله أن يملأ قلبي علماً وفهماً وحكمةً ونوراً. فقلت: يا رسول الله، بأبي أنت وأمي مذ دعوت الله لي بما دعوت لم أنس شيئاً، ولم يفتني شيءٌ لم أكتبه أو تتخوّف عليّ النسيان فيما بعد. فقال: لست أتخوف عليك نسياناً ولا جهلاً.

وفي الكافي بإسناده عن أبي جعفر عليه السلام قال: ما ادعى أحد من الناس أنّه جمع القرآن كلّ كما أنزل إلا كذاب، وما جمعه وحفظه كما أنزل الله، إلا علي بن أبي طالب والأئمّة من بعده عليهم السلام...

نجد هنا أنّ هذه الرواية تتحدّث عن حقيقة القرآن الوجودية في ظلّ تجليها التاريخي وما رافقه من إشكاليات ترتبط بسنن التاريخ والحركة الاجتماعية السلبية لجمهور الصحابة.. وهو يستدعي أن يكون ثمّة بديل عن انزواء هذه الحقيقة بسبب تلکم الظروف، والبديل هو المصحف التداولي مع الاعتقاد بسلامة هذا البديل، والاعتراف بكونه انعكاساً معتبراً لتلك الحقيقة،

منهج فهم القرآن وإشكالية المحددات البنيوية للتفسير

وهذا الاعتبار صدر عمّن له حقّ الاعتبار والافتراض الحكمي وهم أهل البيت عليهم السلام، ليس ذلك فحسب بل إنّنا نفهم من خلال سيرتهم عليهم السلام، إنّهم رموا بكلّ ثقلهم التشريعي التكويني والتاريخي في تحكيم المصحف التداولي وتعاملوا مع الحقيقة القرآنية التي عندهم على قواعد تعتمد السرية والتجفير، وهو ما حدّثنا عنه عشرات الروايات التي جاءت تحت عنوان الأسرار وكتمان الحديث (الصعب المستصعب)، ففي كثير من المناسبات يرتبون علاقتهم بالدين من خلال المصحف التداولي .. سمعنا كيف أنّ أمير المؤمنين عليه السلام أوصى ابن عباس أن لا يحتج على الخوارج بالقرآن؛ لأنّه حمال ذو أوجه ويمكن تحليل هذه الوصية على الشكل التالي:

١. إنّ الحمولات المتباينة في القرآن التداولي الواقعة في الخطّ البياني للمجمل والمتشابه هي من صفات القرآن بما هو قرآن لا من حيث فهم أمير المؤمنين عليه السلام، فإنّ فهمه للقرآن هو الفهم التوحيدي الواقعي الحقّي ولا من حيث فهم الخوارج؛ لأنّ فهمهم يعبر عن الوجه الباطل الشبيه لمقولة الحقّ (كلمة حق يراد بها باطل).

٢. إنّ هذه المقولة تؤسّس لقاعدة تفسيرية يمكن الإفادة منها في تقنين المناهج العامّة للتفسير ..

وبإسناده عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: ما يستطيع أحد أن يدّعي أنّ عنده جميع القرآن كله ظاهره وباطنه غير الأوصياء.

وبإسناده عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ [العنكبوت: ٤٩] قال: هم الأئمة.

وبإسناده عنه عليه السلام، قال: «قد ولدني رسول الله صلى الله عليه وآله وأنا أعلم كتاب الله

تعالى، وفيه بدء الخلق وما هو كائنٌ إلى يوم القيامة، وفيه خبر السماء، وخبر الأرض، وخبر الجنة والنار، وخبر ما كان وما هو كائن، أعلم ذلك كما أنظر إلى كفي، إن الله تعالى يقول: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾.

وعلق الفيض الكاشاني على هذه الرواية بقوله: (أقول: الولادة المشار إليها تشمل الولادة الجسدية والروحانية فإن علمه يرجع إليه، كما أن نسبه يرجع إليه فهو وارث علمه كما هو وارث ماله، ولهذا قال: وأنا أعلم كتاب الله تعالى وفيه كذا وكذا، يعني وأنا عالم بذلك كله... انتهى)^(١١).

ثانياً: لا يكون القرآن حجة إلا بقيم (هو أحد الأئمة الاثني عشر): قال ثقة الإسلام (الكليني) في كتابه الكافي " ... إن القرآن لا يكون حجة إلا بقيم: وأن علياً كان قيم القرآن وكانت طاعته مفترضة، وكان الحجّة على الناس بعد رسول الله"^(١٢) وقد انتقل علم القرآن من عليّ إلى سائر الأئمة الاثني عشر، كلّ إمام يعهد بهذا العلم إلى من بعده، حتى انتهى إلى الإمام الثاني عشر الغائب.

وهذا ما أشرنا إليه - سابقاً - حيث قلنا: إن العترة تشكّل بمثابة الحدّ الأوسط لحجية الكتاب الكريم، فهم علة ثبوت الحجية للقرآن الكريم. هل ينحصر تفسير القرآن الكريم وفق مؤدّى حديث الثقلين بالمنهج الأثري فقط؟

لا أعتقد أن أحداً من المفسّرين أو العلماء عموماً يذهب إلى أن المنهج الأثري هو المنهج الوحيد الذي تترتب عليه حجية الفهم الانحصاري لسليقة أهل البيت عليهم السلام وذلك لوجود مناسيب أخرى للوصول إلى هذا الفهم عبر مناهج أخرى استمدّت حجيتها - أيضاً - من أهل البيت عليهم السلام، من قبيل: ما

منهج فهم القرآن وإشكالية المحددات النبوية للتفسير

ورد في حجّية الظواهر القرآنية عموماً وحجّية العرف، والسيره العقلائية، وغيرها من العناصر التي تدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في قضايا الفهم والتفسير خصوصاً فيما يرتبط بآيات الأحكام، فكثير من هذه الآيات الشريفة انبرى لتفسيرها أئمة أهل البيت عليهم السلام، من أجل بيان الأحكام الشرعية إلا أنّهم تركوا الكثير من تفاصيل تلك الأحكام للفهم العرفي والعقلائي، وهذه التفاصيل على الرغم من عدم ارتباطها المباشر بتفسير تلك الآيات إلا أنّها تعبّر عن مستوى من مستويات فهمها وتفسيرها ممّا يدلّ على أنّ الفهم والتفسير للكتاب الكريم فيه من مناطق الفراغ ما يجعل للمفسّر مندوحة مناسبة لوضع مناهج أخرى تنسجم مع الجوّ العام لأهل البيت عليهم السلام ...

كما أنّ للمنهج الأثري بشكل عامّ سواء عند السنّة أو عند الشيعة العديد من المناحي السلبية التي تحتاج إلى معالجة علمية..

وأهمّ ما يمكن ذكره هنا - بحسب ما ذكره بعض الباحثين - ما يلي:

١. إشكالية ضعف الأسانيد

تعاني التفاسير الأثرية عند السنّة والشيعة على السواء من إشكالية ضعف أكثر أسانيدها، سواءً بحذف السند أساساً بالإرسال أم بوجود مهملين أو مجاهيل في السند أو بوجود ضعاف أو وضاعين، بل لقد وجدنا أنّ بعض المصادر التفسيرية غير محرزة النسبة إلى أصحابها، مثل التفسير المنسوب إلى الإمام الحسن العسكري، أو يوجد نقاش حولها مثل تفسير علي بن إبراهيم القمي. بل إذا بنينا على نظرية العلامة معرفة وغيره من عدم كفاية غير العلم والاطمئنان في باب التفسير الأثري^(١٣)، فسوف يكون الحال أوضح.



بل هناك بعض الكلام حتى في حال بعض أصحاب التفاسير أنفسهم من حيث الوضع أو التدليس أو الجهالة أو نحو ذلك، مثل ما قيل عن الضحاك بن مزاحم، وإسماعيل بن عبد الرحمن السدي الكبير، ومحمد بن السائب الكلبي، ومقاتل بن سليمان، ومحمد بن مروان السدي الصغير^(١٤)، وقرات الكوفي، وابن سيار وغيرهم، وهذا ما يضع التفاسير المأثورة أمام مشكلة عظيمة^(١٥).

٢. إشكالية الوضع والإسرائيليات

انطلاقاً من كون القرآن مرجعاً أساسياً، لهذا تكثر الدواعي لاختلاق روايات في تفسيره في محاولة للانتصار به لمصلحة هذا الفريق أو ذاك، ولهذا ظهر في التفاسير الأثرية الكثير من الروايات الموضوعية ذات الطابع الأسطوري والخرافي، فنجد قصصاً فظيعة وأحداثاً مذهلة في هذه التفاسير يجلب النبي وأهل بيته و.. عنها، ولكثرة نفوذ النصوص المنكرة المتن إلى روايات التفسير حتى حكم بعضهم بأن كل تفسير الإمام العسكري موضوع ... حصلت حالة من انعدام الوثوق بالروايات التفسيرية، حتى أنه ينقل عن أحمد بن حنبل أنه جعل روايات التفسير والمغازي والملاحم ممّا لا أصل له، في إشارة إلى عدم وجود مصادر معتبرة لهذه المجالات الثلاثة، وإن كان في هذا الكلام مبالغة، كما أشار الدكتور الذهبي^(١٦).

٣. إشكالية التعارض

عندما نرصد الروايات التفسيرية عند المسلمين قاطبةً، نجد تعارضاً في تفسيرها للكتاب في جملة وافرة من الموارد، لاسيما في ما يتعلّق بأسباب



منهج فهم القرآن وإشكالية المحددات البنيوية للتفسير

النزول، وما يختصّ بقضايا الخلاف المذهبي، وفي هذا الإطار عندما يُصار إلى إعمال القواعد...، سوف تتقلص بشكل كبير ظاهرة التعارض هذه؛ إذ ستسقط جملة كبيرة من الروايات التفسيرية عن الاعتبار والحجّة بعد ممارسة قواعد النقد السندي والمتني عليها^(١٧).

حقيقة أنواع العلاقات بين القرآن والعترة وأثرها في تحديد المنهج

نحتاج هنا أن نتحدث عن نقطتين:

الأولى: قد تكون واحدة من أنواع العلاقات بين القرآن والعترة هي العلاقة التفسيرية وهي حقيقة ثابتة وردت في الروايات الشريفة، من قبيل: أنّ المعصوم هو ترجمان الكتاب، وهو القرآن الناطق وهكذا عشرات الموارد، ولكن هذه العلاقة ليست هي العلاقة الوحيدة، بل قد لا تكون هي العلاقة الصميمية الثابتة في علم الله تعالى، وهناك عدّة أشكالٍ من العلاقات سوف نأتي على ذكرها تباعاً.

ثمّ إنّ حتى هذه العلاقة التفسيرية لا يمكن حصرها بالمنهج الأثري بل قد أزعّم أنّ تفسير أهل البيت عليهم السلام للكتاب الكريم ليس بالضرورة أن يكون بالشكل المباشر فحسب، فلعلّ هناك من القواعد التفسيرية والتأويلية التي أرادها أهل البيت عليهم السلام أن تكون معياراً مستداماً في تفسير الآيات الكريمة وفق حالة التطوّر الخارجي للإنسان والمجتمع، بل قد أزعّم أنّ ثمة قواعد أخرى ليس لها علاقة بالقرآن الكريم قد وضعها أهل البيت عليهم السلام، وبالرغم من ذلك فإنّها صالحةٌ وجديرةٌ في أن تكون من المعايير الكفيلة بتفسير القرآن الكريم، وهذه الجدارة والصلاحية ممنوحةٌ - أيضاً - من نصوص أهل



البيت عليه السلام وفق فهمٍ وذائقةٍ تأويليةٍ قد يحظى بها بعض المفسرين في توجيه مثل هذه القواعد الخارجية، وبالتالي تكون العلاقة بين الكتاب والعترة محفوظة في إطار أوسع من دائرة التفسير الأثري...

للتوضيح أقول: ثمة سؤالٌ يحتاج إلى جوابٍ، وهو ماهي حقيقة العلاقة بين القرآن والعترة، هل هي علاقةٌ وجوديةٌ أم تكامليةٌ؟

إذا كانت علاقة وجودية إذن، فهي تتجاوز العلاقة التفسيرية باعتبار أن النظام الوجودي للأشياء منفصلٌ رتبةً عن القيم المعيارية؛ لأن الحاجة المعيارية هي حاجةٌ اقتضائيةٌ تقتضيها سنن التشريع وتنظيم العلاقات بين الأشياء والحقائق والذوات المادية والمعنوية.

أمّا إذا قلنا: إنّها علاقةٌ تكامليةٌ تنسجم مع قيم النظام المعيارى فبمقتضى هذا التكامل تكون حقيقة العلاقة حقيقةً متحركةً غير ثابتة، أقصد تتحرك نحو التكامل شيئاً فشيئاً بمعنى... أن الآيات التي لم تفسّر مثلاً على لسان أمير المؤمنين عليه السلام بسببٍ أو بأخر هل ظلت مكونةً ومكتنزةً في عالم القوة حتى جاء الإمام الصادق عليه السلام وأخرجها من عالم القوة إلى عالم الفعلية التفسيرية، أم أنّها كانت تمتاز بجانب من جوانب الفعلية إلا أنّها غير متكاملة وهكذا حتى يكون زمان الإمام المهدي عليه السلام الذي سيصل فيه التكامل في العلاقة التفسيرية بين القرآن والعترة إلى مراحلها الأخيرة.

ما أريد قوله: هو إنّنا لو حصرنا العلاقة التفسيرية بين القرآن والعترة بالمنهج الأثري فحسب فإننا سنفقد الكثير من مقومات هذه العلاقة خصوصاً وإنّ هذا المنهج لم يقف بشكل كامل على جميع إحاطات أهل البيت عليهم السلام بالقرآن؛ لأنّ تلك الإحاطة لا تظهر لنا بشكلها المتجلى إلا عند ظهور الإمام

منهج فهم القرآن وإشكالية المحددات النبوية للتفسير

الحجة عليه السلام؛ وذلك لأن التفسير يتبع الحاجة والحاجة تتمظهر إمّا بالسؤال أو بالموقف العملي، الأمر الذي يثير المعصوم نحو إبداء تفسيره لهذه الآية أو تلك، وهذا ما نشعر به فعلاً في سيرة الأئمة عليهم السلام، فهذا أمير المؤمنين عليه السلام وهو الذي اضطرّ إلى استثارة الأسئلة من أجل أن يبدي أكثر قدرٍ ممكنٍ من آراءه على مستوى الكتاب التكويني أو التدويني على حدٍّ سواء، فلطالما كان ينادي: «سلوني قبل أن تفقدوني، سلوني عن كتاب الله تعالى فما من آية إلا وأنا أعلم حيث نزلت بحضيض جبل أو سهل».

وحينما نفترض أنّهم لم يسألوه إلا عن النزر اليسير من تلك الحقائق نعلم أنّ الكثير من الآيات ظلت من دون تفسير أو فهم، وهكذا حدث مع بقية الأئمة الأحد عشر عليهم السلام...

من هنا نفهم أنّ المنهج الأثري لم يكن ليشكل المحدد الكامل لعلاقة أهل البيت التفسيرية بالقرآن الكريم، ولكن كيف نوفق بين هذه النتيجة وبين ما ورد عنهم: إنّ القرآن لا يكون قيم إلا بحجّة.. وهذا يمكن الإجابة عنه على نحو أطروحتين:

الأطروحة الأولى: أنّ الحجية كما أنّها تتحقّق بالأصيل فهي - أيضاً - تتحقّق بالوكيل، فوكلاء أهل البيت عليهم السلام (علماء ومحدّثو ومفسّرو الطائفة) هم القيمون على فهم القرآن في عصر الغيبة، وهذا ما عبّرت عنه القواعد التي وضعها أهل البيت عليهم السلام في تثبيت مرجعية العلماء: (وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا، فإنّهم حجّتي عليكم، وأنا حجّة الله عليهم).

فإذا كانت هذه الحوادث هي مقتضيات حكميّة لخصوص آيات الأحكام فإنّ العديد من تلك الآيات لم يرد في تفسيرها رواية عن المعصوم أو



أثما وردت وهي مبتليةٌ بمشاكل المتن والسند، وبالتالي يضطر الفقيه إلى اتباع منهج تفسيري لا يعود فيه إلى الأثر، وإنما يبحث عن أجواء وسلايق أخرى تنسجم مع قواعد أهل البيت عليهم السلام.. أمّا إذا كان المقصود من الحوادث أعمّ من المقتضيات الحكمية كأن تشمل جميع شؤون الإنسان فالأمر سيكون أكثر وضوحاً، حيث إننا سنفهم مدى المساحة والمدوحة المعطاة لعلماء مدرسة أهل البيت في التعامل مع كتاب الله وفق ما ينسجم مع مشرب أهل البيت عليهم السلام.

الأطروحة الثانية: أن جميع كلام أهل البيت وسلوكهم هو تفسيرٌ لكتاب الله تعالى سواء كان هذا الكلام تعقيماً على آية كريمة أو حديثاً حول موضوع شرعي أو عبادي أو وجودي أو منقبي أو عقائدي أو في أيّ مجال آخر من مجالات الحياة وحقول المعرفة... لذلك فإنّ المفسّر الحقيقي يحتاج أن لا يتوقف عند خصوص كتب المنهج الأثري في التفسير، بل يستطيع أن يستلهم الكثير من حقائق التفسير حينما يعالج الموضوعات الحياتية معالجة قرآنية بالاستناد إلى أحاديث أهل البيت الواردة في الكتب الحديثية إمّا استشهاداً بها أو مقارنة مع أجواء الآية أو استنتاجاً أو لوجود علّة أو سنخية بين أجواء الحديث من جهة ولسان الآية من جهة أخرى. ويدلّ على ذلك ما ورد عن بعض أصحاب الأئمة عليهم السلام حيث إنهم أعملوا القواعد العقلية في ترتيب الحجج القرآنية على الخصوم، وهذه الأعمال هي نوع من أنواع التفسير والقواعد التفسيرية التي لا تستند إلى الروايات بشكل مباشر، وهذا يعني أنّ ثمة إتاحةً ومسوغاتٍ ومناطق فراغٍ تفسيريةٍ يمكن للمفسّر الشيعي أن يطير بجناحيه في آفاقها الرحبة على أن تكون مستويات التحليق منخفضةً إلى حدّ التلامس مع الأطر العامة لحديثهم، وأن يكون مجانباً لحدود الاستعلاء

منهج فهم القرآن وإشكالية المحددات النبوية للتفسير

الكاذب الذي يؤدي إلى السقوط المدوي لاحالة فلقد جاء عن:
منصور ابن حازم قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن الله أجل وأكرم من أن يعرف بخلقه، بل الخلق يعرفون بالله، قال: صدقت، قلت: إن من عرف أن له رباً، فينبغي له أن يعرف أن لذلك الربّ رضاً وسخطاً وأنه لا يعرف رضاه وسخطه إلا بوحيٍّ أو رسولٍ، فمن لم يأته الوحي فقد ينبغي له أن يطلب الرسل فإذا لقيهم عرف أنهم الحجة وأن لهم الطاعة المفترضة.
وقلت للناس: تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان هو الحجة من الله على خلقه؟ قالوا: بلى قلت فحين مضى رسول الله صلى الله عليه وآله من كان الحجة على خلقه؟ فقالوا: القرآن فنظرت في القرآن فإذا هو يخاصم به المرجي والقدري والزنديق الذي لا يؤمن به حتى يغلب الرجال بخصومته، فعرفت أن القرآن لا يكون حجة إلا بقيم، فما قال فيه من شيء كان حقاً، فقلت لهم: من قيم القرآن؟ فقالوا ابن مسعود قد كان يعلم وعمر يعلم وحذيفة يعلم، قلت: كله؟ قالوا: لا، فلم أجد أحداً يقال: إنه يعرف ذلك كله إلا علياً عليه السلام وإذا كان الشيء بين القوم فقال هذا: لا أدري، وقال هذا: لا أدري، وقال هذا: لا أدري، وقال هذا: أنا أدري، فأشهد أن علياً عليه السلام كان قيم القرآن، وكانت طاعته مفترضة وكان الحجة على الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وأن ما قال في القرآن فهو حق، فقال: رحمك الله.

هذه الرواية تشير إلى مدى الاقتدار العقلي والجدلي الذي يتحلّى به منصور بن حازم في ترتيب القواعد الرئيسية لتفسير القرآن الكريم، وقد باركه الإمام عليه السلام على هذه الأريحية في الاستدلال والاحتجاج والجدل والتأصيل والتععيد، وهل التأصيل العقلي للتفسير إلا هذا.



وعلى منوال هذا التفكير الجدلي العقلي سار مفسرو الطائفة المتقدمين منهم والمتأخرين ولكن بشكل نسبي أكيداً، فإنَّ تطوُّر المعارف والعلوم له مدخلية - أيضاً- في ترتيب الأصول العقلية للتفسير والتأويل. ولا يخفى أنَّ ثمة علاقاتٍ متعدّدة تربط القرآن بالعترة، ستحدّث عن نوعين منها ونترك الحديث عن الباقي رعايةً للاختصار، وهي:

١. علاقة تطبيق وتخلق وتجسيد

هذا النوع من العلاقة هو الحد الأدنى من محدّدات فهم القيم المعرفية لحديث الثقلين وإلا فمن البديهي أن نفترض من أن المشرّع - أيّ مشرّع كان- حينما يكلف شخصاً ما بتبليغ قوانينه فهو يضع في حساباته مدى جدارة هذا المبلغ في الالتزام بالقانون قبل غيره... ولقد عبّرت الكثير من مفردات السيرة العطرة لأهل البيت عليهم السلام عن هذه الحقيقة، فلقد كان خلق القرآن يتجلّى بأعلى مستوياته فيهم، وهذا الأمر يمكن فهمه على شرط العصمة التي يقول بها الشيعة، وهي ثابتة قبل التفصي عن مدى تطابق سلوكهم عليهم السلام مع تعاليم الكتاب الكريم، بينما لا نجد ذلك عند غير الشيعة إلا بعد التفصي عن مدى التطابق بين تعاليم الكتاب الكريم وبين سلوكهم عليهم السلام فهم - غير الشيعة- يجعلون من القرآن ميزاناً لتقييم أهل البيت عليهم السلام حتى ورد في وصفهم لسيرة النبي صلى الله عليه وآله على لسان عائشة قولها: «كان خلقه القرآن»، وهناك من الأدلة التاريخية ما يؤكّد هذه الحقيقة حيث ورد في تفسير القمي: (عن محمد بن عون النصيبي قال: لما أراد المأمون أن يزوج أبا جعفر محمد بن علي بن موسى عليه السلام ابنته أم الفضل اجتمع إليه أهل بيته الأذنين منه فقالوا له: يا أمير المؤمنين نشدك الله أن لا تخرج عنا أمراً قد ملكناه وتنزع عنا عزّاً قد ألبسنا الله فقد

منهج فهم القرآن وإشكالية المحددات النبوية للتفسير

عرفت الأمر الذي بيننا وبين آل علي قديماً وحديثاً، قال المأمون: اسكتوا فوالله لا قبلت من أحدكم في أمره، فقالوا يا أمير المؤمنين، أفتزوج قرّة عينك صبياً لم يتفقه في دين الله ولا يعرف فريضة ولا سنة ولا يميز بين الحق والباطل، ولأبي جعفر عليه السلام يومئذ عشرة سنين أو أحد عشرة سنة، فلو صبرت عليه حتى يتأدّب ويقرأ القرآن ويعرف فرضاً من سنته، فقال لهم المأمون: والله أنّه لأفقه منكم وأعلم بالله وبرسوله وفرائضه وسننه وأحكامه وأقرأ بكتاب الله وأعلم بمحكمه ومتشابهه وخاصّه وعمامة وناسخه ومنسوخه وتنزيله وتأويله منكم فاسألوه فإن كان الأمر كما قلت منكم في أمره وإن كان كما قلت علمتم أنّ الرجل خير منكم) فنرى أنّ وجوه بني العباس يقيمون أئمة أهل البيت من عترة النبي كما يقيمون سوقة الناس من حيث قربهم وبعدهم من أدبيات الشريعة... وهذا هو نهج مدرسة الخلفاء بالعموم تجاه أئمة أهل البيت عليهم السلام.

بينما في أدبيات العقيدة الشيعية فإنّ ثمة اتحاداً وجودياً بين مقامي العترة والكتاب الكريم، فإنّ القرآن هو صفة أهل البيت عليهم السلام، فهم القرآن الناطق هذا من جانب، وكذلك أهل البيت عليهم السلام يمثلون من جانب آخر المحتوى الداخلي للكتاب الكريم، وهم أسراره من جهةٍ وخزنته من جهةٍ أخرى في معادلة تعاطي وتبادل قيمي ومعرفي يستصعب على الكثيرين فهم خصائصها القبلية إلاّ بقدر الامكانيات والقابليات لهذا المفسّر أو لذلك المحدث «... وإني لمن قوم لا تأخذهم في الله لومة لائم، سيماهم سيما الصديقين، وكلامهم كلام الأبرار، عمائر الليل، ومنازل النهار، متمسكون بحبل القرآن، يُحيون سنن الله وسنن رسوله، لا يستكبرون ولا يعلنون، ولا يعلنون ولا يفسدون، قلوبهم في الجنان، وأجسادهم في العمل!»



٢. علاقة تفسير... كشف... تفهيم

إنَّ إيصال المتلقّي إلى حقائق القرآن الكريم له عدّة أنحاءٍ ودوائرٍ على الوجه الآتي:

(أ) الانتقال من القرآن إلى القرآن بالقرآن... وهو من قبيل تفسير القرآن بالقرآن أو إرجاع المتشابه إلى المحكم حكماً وليس تحقيقاً، فإنَّ إرجاع المتشابهات إلى المحكمات تحقيقاً ليس دائماً عن طريق القرآن وإنَّما من خلال قواعد وأساليب أخرى ترتبط بالعقل تارة وبالعترة أخرى.

(ب) الانتقال من القرآن إلى القرآن بالعترة، وهو تفسير القرآن بالقرآن عن طريق العترة والروايات في ذلك كثيرة.

(ت) الانتقال من القرآن إلى العترة بالقرآن، وهو تفسير القرآن بالعترة تحقيقاً من خلال إرجاع القرآن الناس إلى العترة حكماً..

(ث) الانتقال من العترة إلى القرآن بالقرآن، وهو ما تتحدّث عنه روايات العرض على الكتاب..

(ج) هناك انتقالاتٌ أخرى في تفسير القرآن لا ترتبط بالعترة بشكلٍ مباشرٍ، من قبيل: أدوات اللغة، والفهم العرفي، والظهورات، وما شابه ذلك..

(ح) هناك ثمّة منطقة سكوت أو ما يسمّى (بالمسكوت عنه)، وهي ترتبط بأسرار القرآن وحقائقه الماورائية، يقول أمير المؤمنين عليه السلام تعبيراً عن هذه المنطقة:

«فَانظُرْ أَيُّهَا السَّائِلُ: فَمَا ذَلِكَ الْقُرْآنُ عَلَيْهِ مِنْ صِفَتِهِ فَاتَمَّ بِهِ وَاسْتَضِيءَ بِنُورِ هِدَايَتِهِ، وَمَا كَلَّفَكَ الشَّيْطَانُ عِلْمَهُ مِمَّا لَيْسَ فِي الْكِتَابِ عَلَيْكَ فَرُضُهُ، وَلَا فِي سُنَّةِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وَأُثْمَةِ الْهُدَى أَثَرُهُ، فَكُلُّ عِلْمِهِ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ

منهج فهم القرآن وإشكالية المحددات النبوية للتفسير

مُنْتَهَى حَقِّ اللَّهِ عَلَيْكَ. وَاعْلَمْ أَنَّ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ هُمْ الَّذِينَ أَعْنَاهُمْ عَنِ اقْتِحَامِ السُّدَدِ الْمُضْرُوبَةِ دُونَ الْغُيُوبِ، الْأَقْرَارُ بِجُمْلَةٍ مَا جَهِلُوا تَفْسِيرَهُ مِنَ الْغَيْبِ الْمُحْجُوبِ، فَمَدَحَ اللَّهُ تَعَالَى اعْتِرَافَهُمْ بِالْعَجْزِ عَنِ تَنَاوُلِ مَا لَمْ يُحِيطُوا بِهِ عِلْمًا، وَسَمَّى تَرْكَهُمُ التَّعَمُّقَ فِيهَا لَمْ يُكَلِّفَهُمُ الْبَحْثَ عَنْ كُنْهِهِ رُسُوخًا، فَاقْتَصَرَ عَلَى ذَلِكَ، وَلَا تَقْدَّرُ عَظَمَةُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ عَلَى قَدْرِ عَقْلِكَ فَتَكُونُ مِنَ الْهَالِكِينَ».

المنهج الأثري والبعد الذاتي للمفسر (القمي انموذجا)

لعلَّ المنهج الذي اتبعه القميّ في تطبيق أغلب الآيات التي فسرها بالولاية هو من خلال القياس على تفسير آياتٍ أخرى مشابهة بالمضمون، وهذا المنهج شبيه بتفسير القرآن بالقرآن، بمعنى: أن الآيات المفسرة من قبل الأئمة عليهم السلام هو منهجٌ تفسيريٌّ ثابتٌ على نحو المصداق المنحصر أو المصداق الأبرز - طبعاً - بعد التفصي من مسألة التشدد السندي والدلالي، ومن ثم يأتي القمي ليطبق آيات أخرى لم تكن قد فسرت من قبل الأئمة عليهم السلام أو أنها فسرت ولم تصل إلى القميّ يطبقها على وفق ما فسرت به تلك الآيات من قبل الأئمة عليهم السلام لوجود مناسبة أو نكتة أو مضمونٍ مشابه لما في تلك الآيات الكريمة ... ولعلَّ هناك من القرائن ما يشير إلى هذا المنهج، حيث ورد عن القمي نفسه في تفسير إحدى الآيات ... (قال علي بن إبراهيم في قوله: (وَأَنْبِئُوا إِلَى رَبِّكُمْ) أَي تَوَبُّوا (وَأَسْلَمُوا لَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمْ الْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصِرُونَ وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ) مِنَ الْقُرْآنِ وَوَلَايَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام وَالْأئِمَّةِ عليهم السلام، وَالدليل على ذلك قول الله عز وجل: ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتِي عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ الآية قال: في الإمام لقول الصادق عليه السلام: نحن جنب الله)..



فالآية الثانية مفسرة من قبل الإمام الصادق عليه السلام استفاد منها القمي في تفسيره الآية ﴿وَأَسْلِمُوا لَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصِرُونَ﴾ * وَأَتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ. والملاحظ في الجملة أنه على الرغم من اختلاف المضامين والألسنة فيما بين الآيتين إلا أن ثمة نكتة مشتركة بين الآيتين حملت القمي على اتباع هذا المنهج... وقد جرى القمي على هذا الشكل من الاستدلال على منهجه في كثير من الموارد كما فعل في تفسيره الآية: ﴿ثُمَّ لَتَسْأَلَنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ حيث قال: ﴿ثُمَّ لَتَسْأَلَنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ أي: عن الولاية، والدليل على ذلك قوله ﴿وَقَفُّوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ﴾ قال: عن الولاية، أخبرنا أحمد بن إدريس عن أحمد بن محمد عن سلمة بن عطا، عن جميل، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت قول الله: لتسئلن يومئذ عن النعيم قال: قال تسئل هذه الأمة عما أنعم الله عليهم برسول الله صلى الله عليه وآله، ثم بأهل بيته المعصومين عليهم السلام.

من هنا نتفهم أن حرص أصحاب المنهج الأثري في حصر حقائق التفسير بالروايات لم يكن ناتجاً عن وعي القيم المعرفية للمنهج، وإنما عن تعصب غير مبرر خصوصاً وأنهم لم يلتزموا حرفياً بلوازم النص والرواية، وإنما تعاملوا معها من خلال ضرب بعضها ببعض، والبحث عن القرآن عن طريق القرآن أو بأساليب أخرى، وعليه فلا يمكن الالتزام بانحصاريه فهم القرآن بهذا المنهج.



الهوامش

- (١) بحار الأنوار ٢٠: ٩٢.
- (٢) سورة الفرقان، الآية: ٣٠.
- (٣) سورة المائدة، الآية: ٤٤.
- (٤) سورة المائدة، الآية: ٤٥.
- (٥) سورة المائدة، الآية: ٤٧.
- (٦) الكافي ١: ٥٩، كتاب فضل العلم، الباب ٢٠، باب الرد الى الكتاب، ح ١.
- (٧) أصول الكافي ١: ٢٦٦.
- (٨) أصول الكافي ١: ٢٦٨.
- (٩) تفسير فرات الكوفي: ٢٥٨.
- (١٠) الكافي، كتاب الروضة ٨: ٣١٢، وسائل الشيعة ١٨: ١٣٦، تفسير الصافي ١: ٢١ - ٢٢، البرهان في تفسير القرآن: (١: ١٨)، بحار الأنوار ٢٤: ٢٣٧-٢٣٨).
- (١١) تفسير الصافي، المقدمة ١: ١٩-٢٠.
- (١٢) أصول الكافي، ١: ١٨٨.
- (١٣) انظر: التفسير والمفسرون في ثوبه القشيب ٢: ٣١-٣٢.
- (١٤) راجع: التفسير الأثري: ٢٣٥-٢٣٧.
- (١٥) لمزيد من الاطلاع، راجع: الذهبي، التفسير والمفسرون ١: ٢٠١-٢٠٣.
- (١٦) التفسير والمفسرون ١: ٤٧-٤٨.
- (١٧) انظر بحث التفسير الأثري عند المسلمين مطالعة في المفهوم، الأدوار، التاريخ، الأعمال، والإشكاليات: حيدر حب الله. العدد ٦٤ من مجلة المنهاج في بيروت، عام ٢٠١٢م.



